



الرقابة الصحفية في المغرب: الصراع بين معسكريين

عبد الرحيم أرييري

هل اختفت الرقابة نهائياً من المشهد الصحفي بالمغرب؟ سؤال قد يبدو ساذجاً لكون عدد من المهتمين يُنفون وجود رقابة على ما تنشره الصحافة المغربية. وهذا النفي يتم ربطه بكون تلك الممارسة كانت سائدةً إلى حدود الستينيات، عبر تحكّم الرقيب في الأطلاع على محتويات الصحيفة قبل أن تُطبع وله حقّ حذف ما يراه «مخلاً بالأمن العام». من الناحية الشكلية يُمكن الاستئناسُ بهذه الواقعة ليقول المرءُ إنّ الرقابة لم تُعدّ سائدةً في بلادنا. إلاّ أنّ هذا القول واهٍ. لماذا؟

الجواب عندنا يتجلى في أنّ الرقابة هي فعلٌ تتوخى منه الإدارةُ الصلولةً دون تداول معلومةٍ معينةٍ وسط المجتمع. واعتماداً على هذا التعريف، فإنّ الإدارة المغربية، في عدة قطاعات عمومية وشبه عمومية، مازالت في ظلّي تمارس رقابة خفيةً على الصحف، وتمارس من ثمّ المسّ بحقّ فئةٍ من المواطنين في الأطلاع على ما يهمّ الشأن العامّ وتديبير المرافق. وبالعودة إلى النقاشات الصاخبة التي ميّزت تعديل قانون الصحافة، يُمكننا الوقوفُ على المواجهة الحادة التي جمعت الجسم الصحفي المغربي مع الحكومة والبرلمان. إذ تشبّث الصحفيون بضرورة إدراج «حقّ الصحفي في الحصول على المعلومات» من بيانات ووثائق ودراسات ومحاضر رسمية... فيما تمسكت الإدارة والبرلمان برفض هذا المقترح رفضاً مطلقاً، اللهم إلاّ ما عالجه المشرعُ بشكل فضفاض ومحتشم بشأن التماسه من كلّ المعنيين «تسهيل ولوج الصحفي للوصول إلى الخبر [!]

المجتمعات المتمدّنة والديموقراطية تركز على تداول المعلومات بشكل حرّ وميسر حتى يتسنى لكلّ مواطن أو فئة اجتماعية معرفةً تدبير الشؤون العامة، أو معرفةً كيفية صرف المال العام وحيثيات سنّ سياسة عامة في هذا القطاع أو ذاك. وأما المجتمعات المتخلّفة سياسياً فتجدها تعتنق «ديانة التكتّم» واحتكار المعلومات، مع ما يترتب عن هذه السياسة من تشجيع الإشاعات وتناقل الأخبار الكاذبة والمغلوبة.

في ظلّي لا يُمكن عزل هذه السياسة، أي التكتّم، عن خاتمة الرقابة. ذلك لأنّ الأجهزة العمومية تدار بواسطة ضرائب المواطنين. وكلّ ضريبة يقابلها حقّ معرفةٍ أوجهٍ صرّفها. فإذا كان المبدأ العالميّ يتمحور حول «لا تمثيل دون دفع ضرائب»، فإنّنا يُمكننا القولُ بأنّه «لا ضرائب دون إخبار وإطلاع المواطنين عليها بشكل ديموقراطي». وبما أنّ المواطن منشغل بدراسته أو عمله أو ترفيهه ويستحيل عليه طرُق أبواب الإدارات لمعرفة ما يجري، فقد ابتدعت المجتمعات أليةً أنيقةً تسمى «الصحافة» لتنوب عن المواطنين في البحث عن الأخبار والتحصري في شأنها لتطرح علانيةً للنقاش. ومن ثمّ فإنّ كلّ سلوك يروم حجب الوقائع والبيانات والمعطيات يُعدّ رقابةً واعتداءً على حرمة الصحفي - بوصفه ممثلاً للرأي العام - واعتداءً على أقدس حقّ من حقوق الإنسان، ألا وهو الحقّ في الخبر. بناءً على هذا الطرح، يحقّ لنا أن نقسم المغرب اليوم إلى معسكريين: معسكر الشفافية، ومعسكر التشفي... أو بين معسكر الوضوح واحترام ذكاء المغاربة، ومعسكر الغموض واستبدال نضج المواطنين!

عبد الرحيم أرييري

صحفي، مدير أسبوعية الفيضاوي